

المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية
البحرين 6 - 8 ديسمبر 2009

د . عبد الباري مشعل

المدير العام

شركة رقابة للاستشارات-بريطانيا



رقابة للاستشارات المالية الإسلامية
RAQABA for Islamic Financial Consultations

مقدمة

1. شكر بنك البحرين المركزي
2. هدف التصنيف الشرعي
3. هدف الدراسة
4. فرضية الدراسة



مقدمة

1. شكر بنك البحرين المركزي
2. هدف التصنيف الشرعي
3. هدف الدراسة
4. فرضية الدراسة



هدف الدراسة

- تصميم المبادئ والمعايير التي يمكن الاستناد إليها في مراجعة وتقويم المنتجات المالية الإسلامية؛ من حيث مدى تحقيقها لخصائص النظام المصرفي والاقتصادي الإسلامي وفوارقه الجوهرية عن النظام التقليدي من الناحية النظرية والتطبيقية.



فرضية الدراسة

- تنطلق الدراسة من فرضية مَفادُها:
- أن المنتجات المالية التي تمثل ثمرة التطور المصرفي الإسلامي؛ لا تحقق بالدرجة نفسها خصائص النظام المصرفي الإسلامي والفروق الجوهرية التي تميزه عن النظام المصرفي التقليدي، كما أنها لا تتلاءم بالدرجة نفسها مع الأسس النظرية والعملية التي قامت عليها البنوك الإسلامية.



خطة الدراسة

- المنتجات المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق
- دور التصنيف الشرعي في تصحيح مسار المصرفية الإسلامية.
- مفهوم التصنيف الشرعي. للمنتجات المالية الإسلامية وتمييزه عن الجودة الشرعية والتصنيف الائتماني للمؤسسات المالية الإسلامية.
- المبادئ الشرعية والتنظيمية (الفروض) للتصنيف الشرعي.
- معايير التصنيف الشرعي.
- آلية قياس معايير التصنيف الشرعي.
- الملاحق المستندات الأصولية والفقهية للمبادئ والمعايير



المنتجات المالية الإسلامية بين النظرية والواقع

- النظرية المصرفية الإسلامية
- واقع التطبيق للمنتجات المصرفية الإسلامية
- أمثلة على التطبيقات المصرفية الإسلامية
- الملامح الهيكلية للتطبيقات والمنتجات المالية الإسلامية



النظرية المصرفية الإسلامية

- المشاركة والمضاربة جوهر العمل المصرفي الإسلامي
- مبدأ الاستقرار التلقائي بين الأصول والخصوم
- مبدأ الحفز التلقائي على الادخار والاستثمار والرواج والإنتاج
- واقع التطبيق للمنتجات المصرفية الإسلامية
- أمثلة على التطبيقات المصرفية الإسلامية
- الملامح الهيكلية للتطبيقات والمنتجات المالية الإسلامية



أمثلة على المنتجات المالية الإسلامية المطبقة

- انتشار بيوع الأجل
- الاقتراب من المنتجات المالية التقليدية شكلا ومضمونا
- ممارسة الحيل الشرعية
- تفرغ قاعدتي الغرم بالغنم والخراج بالضمان من مضمونهما
- غياب أو ضعف آليات الرقابة والمراجعة الشرعية



الملاحح الهيكلية للمنتجات المالية الإسلامية المطبقة

- التركيز على الهيكلة المالية وميكانيكية التنفيذ دون مراعاة المقاصد الشرعية
- الهيكلة المالية القائمة على التقليد والمحاكاة للمنتج التقليدي
- ضعف الصفة الابتكارية في المنتجات التقليدية
- القصور عن تحقيق العدالة المنشودة في توزيع مخاطر المعاملة
- تكريس خدمة الموسرين وذوي الملاءة على حساب المشروعات الواعدة
- اختلال العدل والتوازن بين طرفي المعاملة في الحقوق والواجبات



دور التصنيف الشرعي للمنتجات في ضبط وتصحيح مسار المصرفية الإسلامية

- البديل الأول: إلزام السلطات الإشرافية
- البديل الثاني: التوجيه والترجيح الفقهي بقرارات فقهية مجتمعية
- البديل الثالث: إنشاء مؤسسة مصرفية كنموذج عملي
- البديل الرابع: توليد الحوافز التلقائية ومداخل الإلزام المتوقع



مفهوم التصنيف الشرعي

- فكرة التصنيف الشرعي
- الجودة الشرعية
- التصنيف الائتماني



المبادئ الشرعية والتنظيمية لتصنيف المنتجات (الفروض)

1. المبادئ التي تتعلق بالمقاصد الشرعية
2. المبادئ التي تتعلق بألية التنفيذ
3. المبادئ التي تتعلق بالنتائج المترتبة على تنفيذ المنتج (المآلات)



المبادئ الشرعية والتنظيمية لتصنيف المنتجات المبادئ التي تتعلق بالمقاصد الشرعية

1. مراعاة مقاصد الشريعة
2. مراعاة الأولويات
3. إبطال الحيل
4. تقديم ورعاية المصلحة العامة
5. العدل والتوازن ومنع الضرر



المبادئ الشرعية والتنظيمية لتصنيف المنتجات المبادئ التي تتعلق بآلية التنفيذ

1. منع الربا
2. منع الغرر
3. الخراج بالضمان
4. الأصالة والابتكار وتجنب التقليد والمحاكاة
5. كفاية الفتوى
6. سلامة التطبيق العملي
7. المؤيدات الموضوعية لسلامة تطبيق المنتج
8. حوكمة التدقيق الشرعي



المبادئ الشرعية والتنظيمية لتصنيف المنتجات المبادئ التي تتعلق بآلية التنفيذ

1. منع الربا
2. منع الغرر
3. الوضوح والشفافية
4. الخراج بالضمان
5. الأصالة والابتكار وتجنب التقليد والمحاكاة
6. كفاية الفتوى
7. سلامة التطبيق العملي
8. المؤيدات الموضوعية لسلامة تطبيق المنتج
9. حوكمة التدقيق الشرعي



المبادئ الشرعية والتنظيمية لتصنيف المنتجات المبادئ التي تتعلق بالنتائج المترتبة على تنفيذ المنتج المآلات

1. التميز والاستقلالية.
2. البساط في التركيب.
3. الأثر التمويل.
4. التعاون على البر والتقوى وعدم التعاون على الإثم والعدوان.
5. إعمار الأرض.
6. الأثر الاجتماعي والعناية بالفقراء.



معايير التصنيف الشرعي للمنتجات المالية الإسلامية

- 1. محور أهداف المنتج / المقاصد الشرعية
- 2. محور آليات عمل المنتج / الميكانيكية
- 3. محور المآلات والنتائج المتحققة عن تنفيذ المنتج

- في كل محور جانبان:
- الأول : معايير مراجعة الأسس الشرعية
- الثاني : معايير مراجعة سلامة التطبيق العملي



معايير التصنيف الشرعي

محور أهداف المنتج / المقاصد الشرعية

1. معايير مراجعة الأسس الشرعية:

1. معيار مراعاة مقاصد الشريعة.
2. معيار السلامة من الحيل.
3. معيار تقديم ورعاية المصلحة العامة.
4. معيار تحقيق مقتضيات العقود.

2. معايير مراجعة سلامة التطبيق:

1. معيار مراعاة الأولويات الإسلامية في عدد وحجم العمليات المنفذة.
2. معيار تحقيق العدل والتوازن وعدم الضرر بالآخرين عند التنفيذ.



معايير التصنيف الشرعي محور آليات عمل المنتج / الميكانيكية

1. معايير مراجعة الأسس الشرعية:

1. معيار احتتاب الربا.
2. معيار منع الغرر.
3. معيار الوضوح والشفافية
4. معيار ضمان حسم المنازعات.
5. معيار الخراج بالضمان.
6. معيار الأصالة والابتكار وتجنب التقليد والمحاكاة.
7. معيار كفاية الفتوى.
8. معيار خلو الفتوى من التعامل مع الظروف الاستثنائية.

2. معايير مراجعة سلامة التطبيق:

1. معيار الشروط الموضوعية لضمان سلامة التنفيذ.
2. معيار حوكمة التدقيق الشرعي.
3. معيار تطابق التنفيذ مع الفتوى.



معايير التصنيف الشرعي

محور المآلات والنتائج المتحققة عن تنفيذ المنتج

1. معايير مراجعة الأسس الشرعية:

1. معيار الأثر التمويلي.

2. معايير مراجعة سلامة التطبيق:

1. معيار إعمار الأرض والتنمية

2. معيار الأثر الاجتماعي والعناية بالفقراء.

3. معيار التعاون على البر والتقوى وعدم التعاون على الإثم والعدوان.



منهج تطبيق مبادئ ومعايير التصنيف

- المراجعة للأسس النظرية الشرعية
- المراجعة الشرعية لسلامة التطبيق
- التعامل مع الظروف الاستثنائية السابقة



آلية قياس المعايير الشرعية المؤشرات والأوزان النسبية

- ترتيب المحاور حسب أهميتها المقاصد ثم الآلية ثم المآلات
- ترتيب مستويات المراجعة حسب أهميتها الأسس ثم التطبيق
- ترتيب المعايير حسب أهميتها في داخل كل محور وتحت كل مستوى
- تحديد مؤشرات كمية ونوعية لقياس المعايير
- تحديد الأوزان النسبية للمحاور والمستويات والمعايير والمؤشرات



ملاحق الدراسة

- الملحق الأول : مقاصد الشريعة والمآلات.
- الملحق الثاني: أحكام تقييد الحق الخاص بمراعاة حق الغير.



نتائج الملاحق

- حفظ الضروريات الخمس.
- مراعاة قوة المصلحة ضرورية أو حاجية أو تحسينية.
- مراعاة فروض الكفايات.
- مراعاة المصالح العامة في غير حالات التعارض
- يجب أن يكون للبنوك أحكام خاصة بحكم ما توفر لها من أموال الأمة التي تجمعت لديها.





رَقَابَةُ
رَقَابَةُ لِلْإِسْتِشَارَاتِ الْمَالِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
RAQABA for Islamic Financial Consultations

شكراً لإصغائكم

د . عبد الباري مشعل

المدير العام

شركة رقابة للاستشارات-بريطانيا